Kufa Journal of Arts
September 2025. No. 65, P 254-277
Faculty of Arts, University of Kufa.

مجلة آداب الكوفة
العدد ٦٥، ايلول ٢٠٢٥م، ص ٢٥٤-٢٧٧
كلية الآداب، جامعة الكوفة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

القانون الدولي البيئي وحماية التنـوع البيولـوجي: دراسة في فعالية الاتفاقيات الدولية والتشريعات العراقية

م. د. محمد حاكم مايح الجبوري
جامعة الكوفة / كلية القانون
Mohammedh.aljubouri@uokufa.edu.iq

تاريخ الاستلام: ١٣\٤\٢٠٢٥ تاريخ القبــول: ١٤\٥\٢٠٢٥ تاريخ النشر: ١/٩/٢٠٢٥

الملخص:
تتركز الدراسة في موضوع هذا البحث على العلاقة بين القانون البيئي وحمايته لأن التنـوع البيولـوجي يمثل أداة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في الوقت الحاضر والمستقبل على مختلف مستوياتها، وأهمها التي تتعلق بالأمن الغذائي طويل الأمد وصحة الإنسان، وتعد الحماية للتنوع البيولوجي داخل إطار القانون الدولي موضوعاً بالغ الأهمية حظي باهتمام دولي، نظراً لأبعاده الاقتصادية والتنموية والاجتماعية على الانسان، وخاصة مع الارتفاع المأساوي في معدلات الانقراض، الذي أنذر بأزمة بيولوجية عالمية، وقد دفع كل ذلك المجتمع الدولي الى دق ناقوس الخطر والتحرك لتوفير الحماية لهذا التنوع على الأرض من خلال عقد المؤتمرات وابرام الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي توجد حماية دائمة لهذا التنوع وترشيد استغلاله، ويستعرض هذا البحث المقترحات مع تعزيز الحلول للامتثال البيئي، ويستند الى التحليل القائم على نصوص الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وكافة التشريعات العراقية، مدعوماً بدراسات قانونية حديثة.

الكلمات المفتاحية:(القانون الدولي البيئي، التنوع البيولوجي، الاتفاقيات الدولية، حماية البيئة، التشريعات العراقية)

International Environmental Law and Biodiversity Protection: A Study of the Effectiveness of International Agreements and Iraqi Legislation

Dr. Muhammad Hakim Maya Al-Jubouri
University of Kufa / College of Law

Received Date: 13/4/2025, Accepted Date: 14/5/2025, Published Date: 1/9/2025

Abstract:
The study focuses on the relationship between environmental law and its protection. Biodiversity represents an effective tool for achieving sustainable development goals, both present and future, at various levels, most importantly those related to long-term food security and human health. The protection of biodiversity within the framework of international law is a critical issue that has received international attention due to its economic, developmental, and social dimensions for humans, especially with the tragic rise in extinction rates, which has heralded a global biological crisis. All of this has prompted the international community to sound the alarm and take action to protect this diversity on the ground by holding conferences and concluding international and regional agreements that provide permanent protection for this diversity and rationalize its exploitation. This research reviews proposals and strengthens solutions for environmental

DOI: https://doi.org/10.36317/kja/2025/v1.i65.19155
Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4. 0 International License.
مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي.

compliance. It is based on an analysis based on the texts of relevant international agreements and all Iraqi legislation, supported by recent legal studies.
Keywords: (international environmental law, biodiversity, international agreements, environmental protection, Iraqi legislation)

المقدمة

يعد التنوع البيولوجي احد اهم الركائز البيئة الداعمة لاستدامة الحياة على كوكب الأرض ويتكون من جميع الكائنات الحية، تتمثل بالنباتات والحيوانات والميكروبات، بالإضافة الى النظام البيئي الذي تعيش فيه، ومع ذلك يواجه التنوع البيولوجي تهديدات متزايدة بسبب الأنشطة البشرية، التي تمثلت بإزالة الغابات والنفايات وتلويث وتغيير المناخ والصيد الجائر، والتي أدت الى فقدان العديد من الأنواع واختلال التوازن البيئي واستجابة لهذه التحديات أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية الرامية لحمايـة التنـوع البيولـوجي من اجل الحفاظ عليه، مثل اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بالتـنوع البيولـوجي، واتفاقية الـتجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض (CITES)، وبروتوكول ناغويا، بالإضافة الى اتفاقيات أخرى معنية بحفظ الموارد البيئية الا ان فعالية هذه الاتفاقيات في تحقيق أهدافها لا تزال موضع جدل، بسبب العقبات القانونية والإدارية عندما تعيق تنفيذها بفعالية.

أولاً: أهمية البحث تبرز أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على توفير الحماية للتنوع البيولوجي للحياة البيئية والتدهور السريع الذي حصل فيه وتأثيره على التوازن البيئي والأمن الغذائي والصحة، فضلاً عن دور القانون الدولي والاتفاقيات البيئية الدولية التي تواجه وتعالج التحديات البيئية العابرة للحدود، ومدى ملائمة التشريعات العراقية في مواجهة هذه التحديات.

ثانياً: أهداف البحث تبرز أهداف هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على توفير الحماية للتنـوع البيولـوجي والتدهور السريع الذي حصل فيه وتأثيره على التوازن البيئي والأمن الغذائي والصحة، فضلاً عن دور القانون الدولي في معالجة التحديات البيئية العابرة للحدود، ودور التشريعات العراقية في حماية التنوع البيولوجي وتهدف الى تحقيق الاتي:

١-معالجة الثغرات التي تواجه اليات تنفيذ الاتفـاقيات، ودراسة أهدافها ومجالات تطبيقها.

٢-تقييم مدى فعالية الاتفاقيات الدولية في المحافظة على التنوع البيولوجي، وذلك بمراجعة تنفيذها بكافة الدول.

٣-تحديد المعوقات القـانونية والإدارية التي تمنع تنفيذ الاتفاقيات التي تهتم بالبيئة خاصة الدول النامية.

٤-وضع حلاً شاملاً لتعزيز تطبيق القوانـين التي تختص بالبيئة والعمل على توفير الحماية المستدامة لها.

ثالثاً: اشكـالية البحث ان دراسة اشكـالية التنوع البيولـوجي في غاية الأهمية وعلى الرغم التقدم المحرز في تطوير القوانين الدولية التي توفر الحماية له لا تزال هناك مشاكل عالقة بين

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

النصـوص القـانونية ومدى تطبيقها عملياً، ونجد ان الدول النامية تعاني من نقص التمـويل وضعف التشريعات الداخلية فيها، وتحديات اقتصادية وسياسية تعيق الالتزام بهذه الاتفاقيات، في ضوء الوضع المثير للجدل والمثير للاهتمام، يمكن طرح عدة أسئلة، ينبع منها ما يأتي: الى أي مدى تعتبر الاتفاقيات الدولية أداة فعـالة في لتوفير الحماية للتنـوع البـيولوجي، وما هي التحديات التي تعيق تنفيذها، وماهي الحلول المطروحة لتعزيز فعاليتها؟

. هل تحتوي الاتـفاقيات الـدولية على أدوات كافية تضمن الحماية الفعالة للتنوع البيولوجي؟

. كيف تنفذ هذه الاتـفاقيات وماهي القوة الملزمة للدول بتنفيذها؟

. ماهي العقبات التي تعيق تطبـيق هذه الاتفاقيات؟

رابعاً: فرضية البحث من خلال الدراسة نجد ان فرضية التنوع البيولوجي في الاتفاقيات الدولية والتشريعات العراقية تعزز استقرار النظام البيئي العالمي تحت اسم التنوع والاستقرار ويمكن ان تسمى فرضية التأمين، لان الدراسة ترغب في وفرة كافة الأنواع التي تؤمن النظام البيئي ضد أي تغيرات يمكن ان تحصل غير متوقعة.

خامساً: منهـجية البحث اعتمدنا في موضوعنا هذا على المناهج الاتية، المنهج التحليلي الوصفي للدراسة والمنهج الاستقرائي حيث قمنا بعرض وتحليل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي ودراسة حالات عملية لتوضيح هذا التنوع، ومراجعة الدراسات السابقة التي تصدر من كافة المنظمات الـدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومدى تأثير هذه الاتفاقيات، وعرض التشريعات البيئية العراقية.

سادساً: هيكلية البحث تم تقسيم البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة الى المحاور الاتية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني.

المحور الثاني: الاتـفاقيات الـدولية في حماية التنوع البيولوجي والتشريعات العراقية.

المحور الثالث: تقييم فعالية الاتفـاقيات الـدولية المختصة لحماية الـتنوع البيولوجي.

المحور الرابع: التحديات والفرص في تطبيق القانون الدولي البيئي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني

الطبيعة هي موردنا وثروتنا، التي نعيش فيها ونأكل من خيرها ونتنفس هوائها، وبالحفاظ وصون الطبيعة نكون قد اتخذنا الخيار الأمثل لضمان مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة، فطالما كان الاهتمام بالبيئة وتنوعها البيولوجي ضمن اهم اولويات الدول والمنظمات الدولية، لان العالم يعاني من تحديات كبيرة تهدد التنوع البيولوجي والطبيعة، نتيجة الأساليب التي نتبعها في استغلال موارد الأرض والبحر، وبدأ التنوع البيولوجي في التدهور على مستوى العالم خلال العقود الأخيرة بسبب الأنشطة البشرية، مما يفرض علينا المبادرة بحماية بيئتنا الطبيعية، التي تعد خط دفاعنا الأول في مواجهة التغيرات المناخية، لذا سوف نوضح مفهوم القانون الدولي للبيئة وما هي أهدافه، وكالاتي:

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

أولاً: تعريف القـانون الدولي البـيئي وأهدافه

القـانون البـيئي الدولي فرع من القـانون العام، ينظم العلاقات بين الدول في الخلافات البيئية، ويهدف الى الحماية من التدهور والتلوث للبيئة، مع ضمان استدامة موارد البيئة الطـبيعية للأجيال القادمة، ويستند هذا القانون الى مجموعة من المبادئ القـانونية ومنها مبدأ الاحتياط، الذي ينص على أنه يجب اتخاذ تدابير وقائية حتى في مواجهة عدم اليقين العلمي بشأن الاضرار البيئية المحتملة، وفق مبدأ "الملوث يدفع" أي الطرف المسؤول عن التلـوث يتحمل كافة التكاليف لمعالجته (عبد الكريم، ٢٠٢١)، كما يعتمد على مجموعة من الاتفـاقيات الدولية الملزمة، منها اتفـاقية باريس للمناخ و اتفاقية الأمم المـتحدة للتنـوع البيولـوجي، وتهدف الى معالجة حالة من التوازن فيما بين التنمية الاقـتصادية والاسـتدامة البيئية (الحمزاوي، ٢٠٠٥). ومع تطور التهديدات البيئية العالمية، ظهر دور بارز للمنظمات الدولية، كالأمم المتحدة التي طورت هذا القـانون لمواكبة التحديات الجديدة منها تغير المناخ وفـقدان التنوع البيولـوجي (سعداني ورحموني، ٢٠١٧).

ثانياً: مفهـوم التنوع البيولـوجي وأهـميته البيئية الاقتصادية والاجتماعية

يشير التنـوع البيولـوجي الى تنوع الكائنات الحية على الأرض حسب الأنواع او الجينات او الأنظمة البيئية، وهو عنصر حيوي لاستمرار الحياة، اذ يلعب دوراً اساسياً في استقرار النظم البيئية، ودورة المغذيات، والمناخ، وإنتاج الغذاء (ماز وبوروبة، ٢٠٢٣)، للحفاظ على التنوع البيولوجي أهمية اقتصادية بالغة، اذ تعتمد العديد من الصناعات، كالزراعة وصيد الأسماك وصناعة الادوية، على موارد طبيعية متنوعة، وتشير الدراسات الى أن فقدان التنـوع البيولـوجي يكون له تأثيراً سلبياً في الاقـتصاد العالـمي، لان الخسارة الناتجة عن تدهور النظم البيئية بمليارات الدولارات سنوياً (بحري وبوبشيش، ٢٠١٦)، علاوة على ذلك، يتمتع هذا التنـوع بأهمية اجتماعية وثقافية، إذ تعتمد كثير من المجتمعات الاصلية في استخدام الموارد الطبيعية على كافة أنواعها في تقاليدها وحياتها اليومية، مما يجعل الحفاظ عليها ضرورياً لتحقيق العدالة البيئية والاجتماعية (بدر الدين، ٢٠٢٠).

ثالثاً: العلاقة بين القانون الدولي البيئي وحماية التنـوع البيولـوجي

يعد القـانون البيئي الدولي من أهم الأدوات القانونية الهادفة إلى صيانة المـوارد الطبيعية والتعهد باستدامتها ومن أبرز الجوانب التي يركز عليها هذا القانون حماية التنـوع البيولـوجي، الذي يمثل كافة أنواع الكائنات الحـية والأنظمة البيئية التي تعيش عليها، ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في ضوء التحـديات الـبيئية المتزايدة في وجه العالم، منها تغير المناخ، وفقدان الـموائل، والـتلوث الـبيئي، ويعرف القانون الـبيئي الدولي وهو "مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهدف إلى تنظيم السلوك البشري للحفاظ على البيئة وضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية" (Birnie Boyle 2021)، وقد تطور هذا القانون خلال العقود الماضية ليشمل الكثير من الاتفـاقيات الدولية التي تعنى بالـتنوع البيولوجي، مثل اتفاقية الأمم المـتحدة للتنوع البيولوجي وأصبحت جاهزة للنفاذ في عام ١٩٩٣، ويهدف إلى الحفاظ على الـتنوع البيولـوجي والاستخدام

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الأمثل لمكوناته والعمل على تقاسم منصف للمنفعة الناشئة من الموارد الجينية (CBD) 1992، في السياق العراقي، تعد حماية التنوع البيولوجي جزءاً من الالتزامات البيئية الدولية التي التزم بها العراق من خلال انضمامه إلى العديد من الاتفاقيات البيئية، وقد صادق العراق على اتفاقية التنـوع البيولـوجي بموجب قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٩ منشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤١١٢) في ٢٠٠٩/٣/١٠ التي تُلزمه باتخاذ الطرق القانونية لحماية الأنواع والنظم البيئية داخل أراضيه (وزارة البيئة العراقية، ٢٠٢١). كما جاء بالدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ بنص المادة (٣٣) على أن "لكل فرد الحق في العيش في بيئة سليمة، وتكفل الدولة حمايتها وصونها من التلوث" (دستور العراق، ٢٠٠٥)، وهذا النص موجود اصلاً في ما يسمى بحقوق التضامن او الحقوق الجماعية للإنسان دولياً ومنها: (حق الانسان في بيئة مناسبة وحق الانسان في السلام وحق الانسان في التنمية...)، ومن أهم القوانين البيئية المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي بالعراق قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ وجاء فيه اتخاذ كافة التدابير للحد من تدهور الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي (قانون حماية البيئة، ٢٠٠٩)، ويحدد هذا القانون مسؤوليات الوزارات المعنية فيه، مثل وزارة البيئة ووزارة الزراعة.

كما تعد اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع الحيوانية والنباتية التي تهدد بالانقراض (CITES) من الاتفاقيات المهمة التي وقعها العراق والتي تهدف إلى مراقبة وتنظيم التجارة بالأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض لمنع الاستغلال المفرط لها(CITES 1973)، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES) هي اتفاقية دولية وقعها ١٨٤ طرفاً عام ١٩٧٣، وتهدف إلى ضمان عدم تهديد التجارة الدولية بالحيوانات والنباتات لبقائها في البرية، وانظم العراق الى الاتفاقية بموجب قانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢ منشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٢٩٨) في ٢٠١٣/١١/١٨، وأصدرت الحكومة العراقية عدة قرارات تهدف إلى تنظيم استيراد وتصدير بعض الأنواع لحمايتها من الانقراض، استناداً إلى أحكام هذه الاتفاقية، ورغم وجود هذه الأطر القانونية، يواجه العراق مشاكل كبيرة في طريقة تنفيذ القوانين البيئية، أبرزها ضعف الرقابة البيئية، والتعدي على المناطق المحمية، واستمرار الأنشطة غير المستدامة التي تؤثر على التنوع البيولوجي، مثل الصيد الجائر والتوسع في المناطق السكنية العشوائية (ارزوقي، علي، ٢٠٢٢)، وأشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن العراق يعاني من خسارة سريعة للتنوع البيولوجي نتيجة تدهور الموائل الطبيعية وتغير المناخ، ما يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية أكثر صرامة لحماية البيئة (UNEP 2021) ، ومن الحلول المقترحة لتعزيز فعالية القانون البيئي الدولي في العراق تفعيل المحميات الطبيعية وفقاً للقوانين المحلية والدولية، اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة هذه الاتفاقية توفر طريقة قانونية لحماية المناطق الطبيعية الغنية بالتنوع البيولوجي، مثل أهوار العراق، والتي تعتبر موطناً للكثير من الأنواع المهددة بالانقراض.

علاوةً على ذلك، يجب تعزيز الدراسات البيئية بتحديث القوانين القائمة ودمج مفاهيم التنمية المستدامة في السياسات البيئية، وقد أشارت الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي إلى أن تنفيذ

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

استراتيجيات التنمية المستدامة يسهم من حل فقدان التنوع البيولوجي وتعزيز الامتثال للاتفاقيات الدولية (UNDP 2022).

كما ان المجتمع المدني له دور بالغ الأهمية بمساعدة المنظمات البيئية بحماية التنوع البيولوجي، إذ يمكن لهذه المجموعات الضغط على صانعي القرار لتبني دراسات بيئية أكثر فعالية، وفي السنوات الأخيرة، شهد العراق نشاطاً متزايداً للمنظمات التي تهتم بالبيئية وتعمل على رفع مستوى الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية، مثل منظمة غرينبيس العراق التي أطلقت حملات لحماية الأنواع المهددة بالانقراض، بما يهتم بتقلبات المناخ وتأثيره على التنوع البيولوجي، جاءت اتفاقية باريس للمناخ التي انضم اليها العراق بموجب قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٢٠ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد(٤٦١٨) في ٢٠٢١/٢/٢٢ على اتخاذ الاعمال والتحضيرات للتخفيف من تغيرات المناخ على الأنظمة البيئية، ويعد الاحتباس الحراري أحد أبرز التهديدات التي تضر الكائنات الحية وموائلها الطبيعية وأصدرت الحكومة العراقية استراتيجيات لتقليص انبعاثات الكربون وتعزيز مشروع اعمال الطاقة المتجددة لحماية النظم البيئية الهشة (ارزوقي، علي، ٢٠٢٢).

رغم هذه ذلك توجد هناك مشاكل قانونية تعيق تطبيق القانون البيئي الدولي في العراق، بما في ذلك عدم وجود عقوبات صارمة للمخالفين ونقص في تكامل العمل البيئي، لذلك فإن فتح افق التعاون الدولي مع المنظمات العالمية، ومنها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة(IUCN) ، يمكن أن يُسهم في وضع سياسات أكثر صرامة لحماية التنوع البيولوجي (الدليمي، هاشمي، ٢٠٢٣).

في النهاية، يمثل القانون البيئي الدولي إطاراً مهماً للحماية القانونية للتنوع البيولوجي، ولكنه يتطلب تطبيقًا فعالًا لضمان تحقيق أهدافه في العراق، ورغم انضمامه إلى العديد من الاتفاقيات البيئية، لا تزال التحديات الإدارية والقانونية تعيق جهود المحافظة على التنوع البيولوجي لذلك، يعد إصلاح التشريعات البيئية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي، وتعزيز التعاون الدولي خطوات أساسية لضمان بيئة مستدامة للأجيال القادمة.

المحور الثاني: الاتفاقيات الدولية في حماية التنوع البيولوجي والتشريعات العراقية

وضعت اتفاقيات التنوع البيولوجي المبادئ الأساسية وارشادات التخطيط للمحافظة على التنوع البيولوجي والحد من ازمة انقراض الأنواع التي تحافظ على استقرار الموارد الوراثية الأساسية، وعليه فان الحماية التشريعية للبيئة والتنوع البيولوجي يجب ان تتم في نطاق محلي واقليمي متكامل تمثله جزاءات دستورية وجنائية وإدارية، وتقترن بعناصر المسؤولية من جانب اخر، لتقرير التعويضات عن كل الاضرار التي تصيب التنوع الاحيائي، مع كفالة إعادة الأمور الى نصابها حتى تستمر الدورة البيئية من خلال نمط متوازن كما كانت عندما خلقها الله.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

أولاً: اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (CBD)

تعد اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (CBD) من أهم الاتفاقيات البيئية الدولية وتهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتوفر الضمانات استخدامها واستدامتها لكافة مكوناتها، والتقسيم المنصف لكافة المنافع بالموارد الجينية (CBD, 1992)، وتم امضاء الاتفاقية بمؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢ وتم تنفيذها عام ١٩٩٣، وقد انضمت إليها معظم دول العالم، وصدقت عليها (١٩٦) دولة، بما في ذلك العراق الذي صادق عليها عام ٢٠٠٩، مما يستلزم التزامات قانونية لحماية التنوع البيولوجي في أراضيه (UN، ٢٠٢١).

تعرف الاتفاقية التنوع البيولوجي بانها متباينة فيما بين الكائنات الحية، سواء أرضية أم بحرية أم في أنظمة بيئية أخرى، بما في ذلك التنوع داخل الأنواع وبينها وكذلك داخل الأنظمة البيئية نفسها (CBD, 1992) ويعد هذا التعريف مهماً لأنه يسلط الضوء على أهميته في توفير الخدمات البيئية، مثل تنقية الهواء والماء، والتلقيح، ودورة المغذيات، والتي تعد ضرورية لاستدامة الحياة على الأرض، من الأهداف الرئيسة للاتفاقية المحافظة على التنوع البيولوجي بواسطة تطوير استراتيجية وطنية محمية لأنواع والموائل الطبيعية، وبانضمامه إلى الاتفاقية، التزم العراق بإعداد استراتيجية وطنية لحماية التنوع البيولوجي، أطلقتها وزارة البيئة العراقية عام ٢٠١٥ وتتضمن الاستراتيجية خططاً لإنشاء محميات طبيعية، ومراقبة الأنواع المهددة بالانقراض، والحد من الآثار السلبية على البيئة (الدليمي، هاشمي، ٢٠٢٣).

ومن الجوانب المهمة التي تناولتها الاتفاقية الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، أي استغلال الموارد الطبيعية بطريقة تحافظ عليها من التدهور على المدى الطويل(CBD, 1992) ، ينص قانون حماية البيئة العراقي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي من خلال تنظيم الأنشطة التي تكون مضرة بالبيئة (قانون حماية البيئة، ٢٠٠٩).

تنص الاتفاقية أيضاً على استخدام الموارد الجينية وتقاسمها بشكل عادل، وهو مبدأ يهدف إلى ضمان تحصيل البلدان والمجتمعات المحلية على حصة عادلة من المنافع الناجمة عن استخدام الموارد الجينية، مثل الأدوية المشتقة من النباتات النادرة، يعد بروتوكول ناغويا لعام ٢٠١٠ أحد الأدوات المكملة للاتفاقية، إذ يحدد آليات تقاسم المنافع وقد صادق العراق على هذا البروتوكول كجزء من التزاماته البيئية الدولية (وزارة البيئة العراقية، ٢٠٢١)، يعتبر أحد العناصر الأساسية لحفظ الاتفاقية هو إدماج حماية التنوع البيولوجي في السياسات المحلية، أي دمج المكانات البيئية في خطط التنمية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل الزراعة والصناعة والتخطيط العمراني، وقد أشار الدستور بالمادة (٣٣) إلى أن "لكل فرد الحق في العيش في بيئة سليمة، وتكفل الدولة حمايتها وصونها من التلوث"، مما يؤكد التزام العراق بحماية بيئته الطبيعية (دستور العراق، ٢٠٠٥).

تتطلب حماية التنوع البيولوجي وضع أنظمة فعالة للمراقبة البيئية، حيث نصت الاتفاقية على ضرورة تطوير أدوات لرصد التغيرات ومعرفة الخطورة التي تواجهه(CBD, 1992) ، وفي

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

العراق تم إنشاء مركز وطني لمراقبة التنوع البيولوجي، والذي يهدف إلى جمع البيانات حول الأنواع المهددة بالانقراض، وتوثيق الأنواع الدخيلة التي قد تؤثر على النظام البيئة (وزارة البيئة العراقية، ٢٠٢٢).

من الصعوبات التي تحول من تنفيذ الاتفاقية في العراق فقدان الموائل الطبيعية بسبب أنشطة البشر، منها التوسع العمراني، والتلوث الـصناعي، والتغيرات المناخية وقد وهناك تقارير صادرة عن برنامج الـمنظمة الأممية تشير إلى أن العراق يعاني من فقدان سريع للتنوع البيولوجي بسبب تدهور الأهوار، التي تعد من أهم المناطق الرطبة في الشرق الأوسط (UNDP, 2022).

اتفاقية رامسار لحماية الأراضي الرطبة تعتبر مكملة لاتفاقية التنوع البيولوجي، إذ انضم العراق إليها عام ٢٠٠٧، بموجب قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٧ المنشور في جريدة الوقائع بالعدد (٤٠٣٥) في ٢٠٠٧/٣/٥، مما يفرض عليه التزامات بحماية الأهوار العراقية، والتي تم إدراجها ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو عام ٢٠١٦(Ramsar, 2007) ، وقد وضعت الحكومة العراقية خططاً لاستعادة النظام البيئي في الأهوار، لكنها لا تزال تواجه مشاكل، منها نقص حاد بالتمويل والتهديدات البيئية المستمرة (الدليمي، هاشمي، ٢٠٢٣)، تؤكد الاتفاقية على أهمية التثقيف والتوعية البيئية، وتنص على ضرورة نشر الوعي بين الأفراد حول أهمية الـتنوع الـبيولوجي ودوره في حفظ استدامة الموارد الـطبيعية (CBD, 1992) وأطلقت المنظمات الـبيئية العراقية، مثل جمعية السلام الأخضر العراقية، حملات توعوية لرفع الوعي البيئي بين المواطنين ودراسة المشاكل التي تهدد بالخطر الـتنوع البيولوجي (السارة، ٢٠٢٤)، كما تتطلب حمايته تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الصيد الجائر، حيث جاء في الاتفاقية ما هو ضرورياً لفرض قوانين صارمة لتنظيم استغلال الحياة البرية(CBD, 1992) ، وفي العراق، صدر التشريع المرقم (٢٧) لسنة ٢٠١٠ يمنع الصيد الجائر، اذ يمنع صيد بعض الأنواع المهددة بالانقراض، مثل الغزال العراقي والوعل الجبلي، إلا أن ضعف تطبيق القوانين يؤدي إلى استمرار هذه الظاهرة (عبد المجيد، ٢٠٢٤)، ومع ذلك، توثق الاتفاقية الأهمية في التعاون الدولي لتوفير الحماية للـتنوع البيولـوجي، من خلال تبادل المعلومات المهمة والخبرات بين البلدان، وايجاد الدعم الفني والمالي للدول النامية(CBD, 1992) ، واستفاد العراق من عدة مشاريع دولية تهدف إلى تعزيز قدراته في مجال الـبيئة، مثل مشروع ملائمة تغير المناخ في دول اسيا وشـمال أفريقيا، الممول من الأمم المتحدة (UNEP, 2021) .

بالنهاية، تعد اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي إطاراً قانونياً شاملًا هدفه الاساسي حماية الموارد كافة، وهي تلزم الدول في الاتفاقية حماية فعالة تحفظ الـتنوع الـبيولوجي وتضمن استخدامه المستدام ورغم تحديات يواجهها العراق في تطبيق هذه الاتفاقية، فإن تعزيز القوانين، وزيادة ثقافة المجتمع، والتعاون الدولي، من شأنه أن يُسهم في رسم الأهداف المرجوة للأجيال القادمة.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

ثانياً: بروتوكول ناغويا للحصول على المواد الجينية وعدالة تقسيم المنفعة

أن بروتوكول ناغويا للحصول على الموارد الجينية وعدالة التقسيم للمنفعة عند الاستخدام هو صك قانوني دولي يهدف إلى ضمان التوزيع العادل من اجل منفعة مستخدمة في استغلال الموارد، يركز هذا البروتوكول، المعتمد، على حماية الدول والمجتمعات المحلية في حقها بالموارد الجينية التي ملكيتها لها (بن سويح، ٢٠٢٢)، ويهدف البروتوكول إلى معالجة التوازن في حق الدول التي تمتلك موارد وراثية وتلك التي تسعى لاستغلالها، وخاصة شركات الأدوية وغيرها، ويستند على مبدأ السيادة الوطنية للموارد الطبيعية، الذي يعطي الحق لكل دولة في تنظيم الوصول إلى مواردها وفقاً لقوانينها وسياساتها الوطنية، وبعد ست سنوات من المفاوضات، اعتمد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف بروتوكول ناغويا في ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٠ في مدينة ناغويا اليابانية، وناشد المؤتمر الدول الأطراف في الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة اطراف الاتفاقية، البالغ عددها (١٩٣) طرفاً ان توقع على بروتوكول ناغويا في اقرب فرصة ممكنة، وان تودع وثائق تصديقها او قبولها او موافقتها، او وثائق انضمامها حسب الاقتضاء، وسيدخل بروتوكول ناغويا حيز النفاذ بعد مرور ٩٠ يوماً من تاريخ إيداع الوثيقة الخمسين التي تفيد بالتصديق او القبول او الموافقة او الانضمام (cbd، ٢٠١٠)

اما في العراق، أُدمجت مبادئ بروتوكول ناغويا في الإطار التشريعي المحلي في استثمار الموارد الطبيعية، ويعكس قانون حماية البيئة العراقي هذا الالتزام، إذ ينص على الحاجة في اعتماد الموارد البيولوجية بصورة مستدامة ومنع الإفراط في استغلالها (بن عيسى، ٢٠١٩).

من الجوانب الرئيسة التي يتناولها البروتوكول آلية الشروط في التفاوض والتوافق السابق بصورة اتفاقية لضمان حماية البلدان والمجتمعات كافة، وهذا يتوافق مع سن القوانين العراقية، عندما تصعب ضرورة الحصول للموافقات الرسمية في استعمال الموارد الجينية، كما هو موضح في قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ (الحمزاوي، ٢٠٠٥).

وشدد البروتوكول على أهمية وضع أطر تنظيمية واضحة من اجل الوصول السهل للموارد الجينية مع ضمان تقاسم المنافع بشكل عادل ومنصف في العراق، تتولى وزارة البيئة والجهات المعنية مسؤولية تنفيذ سياسات يكون الهدف منها ان تحمي البيئة وتعزز الاستخدام الدائم (سلامة، ١٩٩١).

يعد التقاسم بصورة عادلة للمنافع أحد المبادئ الأساسية التي يسعى البروتوكول إلى تحقيقها، إذ يهدف إلى توفير عوائد اقتصادية للدول التي تملك الموارد الجينية وقد أبرزت القوانين العراقية هذه النقطة، مؤكدةً على ضرورة ضمان المنافع الوطنية من أي استغلال للموارد الطبيعية (لطفاوي، ٢٠٢٠).

هناك الية مهمة ينص عليها البروتوكول إنشاء سجلات وطنية للموارد الوراثية، تُسهم في تتبع استخدامها وضمان امتثال المستفيدين للمتطلبات القانونية. ويعمل العراق على تطوير قواعد بيانات لحماية موارده البيئية ومنع أي استغلال غير مشروع. (ماز وبوروبة، ٢٠٢٣).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

يفرض التشريع العراقي عقوبات على أي انتهاك لحقوق الدولة على مواردها البيولوجية، بموجب قانون العقوبات العراقي وهذا يتوافق مع أحكام بروتوكول ناغويا الذي يحث الدول على تطبيق اجراءات قانونية صارمة لمكافحة القرصنة البيولوجية (بحري وبوبشيش، ٢٠١٦).

يؤكد البروتوكول بتوجيه المساعدة المالية والفنية للدول الفقيرة لتطوير قدراتها في إدارة الموارد الوراثية، وفي هذا السياق، يعمل العراق مع المنظمات الدولية بصورة متعاونة على تعزيز سياسات حفظ التنوع البيولوجي وكيفية الاستخدام المستدام (العوضي، ١٩٨٥).

هناك تعاون بين الدول وتبادل للخبرات تعتبر من الركائز المهمة التي تسند البروتوكول، ويتطلب من الأطراف تبادل المعلومات الخاصة باستخدام الموارد، وقد أدرج العراق هذه المتطلبات ضمن سياساته البيئية لضمان التعاون المتبادل الإقليمي والدولي (عبد الكريم، ٢٠٢١).

المجتمعات الداخلية تلعب دوراً مهماً في حفظ التنوع البيولوجي والاستفادة منه، وفقًا لبروتوكول ناغويا في العراق، تتعاون الحكومة مع المجتمعات لضمان الإدارة المستدامة للموارد التي تتملكها وفقاً للتقاليد والمعارف الداخلية (الجبوري والسلطاني، ٢٠٢٠).

البروتوكول يركز في دراسة البحوث العلمية وتبادل المعلومات البيئية من اجل الموارد الوراثية وهو ما تسعى إليه الجامعات العراقية من خلال برامج الدراسة البحثية من خلال المؤسسات الدولية لدعم دراسة التنوع البيولوجي (سعداني ورحموني، ٢٠١٧).

تؤكد بنوده في رسم الخطط التي توفر حقوق الشعوب في مواردها الجينية، وهو ما يدعمه العراق من خلال سياسات هدفها حماية الموروث البيئي والثقافي للمجتمعات الريفية (بدر الدين، ٢٠٢٠).

يتناول البروتوكول أيضاً الأطر القانونية التي تسهم بمشاركة القطاع الخاص في استغلال الموارد الجينية ويجب أن تتم هذه المشاركة وفقاً لضوابط يرسمها القانون بصورة مفهومة، ويعمل العراق على وضع تشريعات تحدد مسؤوليات الشركات الخاصة في اختصاصها (الحموري والرقاد، ٢٠١٦).

يدعو البروتوكول إلى تطوير سياسات وطنية تحمي الموارد الوراثية عند استخدامها غير المشروع، وهو ما ينسجم مع خطط العراق لحماية الموروث البيئي من خلال إنشاء المحميات في الطبيعة وإصدار قوانين بيئية متطورة (خليل وناصيف، ٢٠٢٤).

إذ يركز البروتوكول على آلية إنفاذ قانونية لضمان التزام جميع الأطراف بتقاسم عادل للمنافع. في العراق، تُنفذ القوانين البيئية من قِبل جهات مختصة تراقب أي استغلال مخالف للقانون للانتفاع بالموارد الطبيعية (النوري وآخرون، ٢٠٢٣).

ثالثاً: اتفاقية (CITES) للأنـواع المـهددة بالانقـراض من الكائنات الحيوانية والنباتية البرية

تمثل اتفاقية (CITES) التجارة الدولية التي تختص بالأنـواع المـهددة بالانقـراض من الكائنات الحيوانية والنباتية البرية تعد هذه الاتفاقية مهمة من الناحية القانونية الدولية لحماية التنوع البيولوجي اعتمدت عام ١٩٧٣ ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٧٥، وتهدف إلى ضمان عدم تعريض

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الأنواع المهددة بالانقراض للخطر نتيجةً للتجارة الدولية غير المنظمة (بن عمارة، ٢٠٢٣)، وتعمل الاتفاقية من خلال آلية تنظيمية تعتمد على تصنيف الأنواع في ثلاثة ملاحق، يحدد كل منها مستوى الحماية المطلوب لضمان استدامة هذه الأنواع في بيئاتها الطبيعية.

اتفاقية (CITES) هي اتفاقية بيئية متعددة الأطراف، حيث ان عدد الدول المتعاقدة عليها (١٥٨) دولة وتعتمد على التعاون الدولي بين الدول الأعضاء لتنظيم تجارة الأنواع المهددة بالانقراض لا تحظر الاتفاقية التجارة بشكل قاطع، لكنها تفرض ضوابط صارمة على استيراد وتصدير وإعادة تصدير أنواع معينة وتصدر تصاريح قانونية لضمان عدم تهديد الأنشطة التجارية لبقاء الأنواع في البرية (سلامة، ١٩٩١)، ويعتمد نجاح هذه الاتفاقية على مدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذها على المستوى الوطني، وهو ما يتطلب تشريعات محلية متوافقة مع أحكامها، تلزم اتفاقية (CITES)الدول الأطراف بتطبيق القانون والتعليمات المحلية لمنع التجارة التي تكون مخالفة للمشروعية بالحيوانات والنباتات المدرجة في ملاحقها، وتلزم الاتفاقية الدول باتخاذ تدابير رقابية صارمة، مثل إصدار تراخيص وتصاريح لتجارة هذه الأنواع، وضمان عدم تسبب الأنشطة التجارية في انخفاض أعدادها في البرية. (الحموري والرقاد، ٢٠١٦)، حيث انضم العراق إلى اتفاقية (CITES) عام ٢٠١٤ بموجب قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ (جريدة الوقائع العراقية العدد/٤٢٩٨/ تشرين الثاني ٢٠١٣).

ملتزماً بتطبيق القواعد واللوائح المتعلقة بتجارة الأنواع المهددة بالانقراض، وقد سنت حكومة العراق الكثير القوانين والتشريعات لضمان الامتثال للاتفاقية، منها قانون حماية البيئة، الذي يهدف إلى حماية التنوع البيولوجي والحد من الصيد الجائر والاتجار المخالف للقانون بالحياة البرية (الجبوري والسلطاني، ٢٠٢٠). كما أصدرت وزارة البيئة العراقية عدة تعليمات لضبط عمليات استيراد وتصدير الأنواع النادرة وفقاً لمتطلبات CITES.

تستند الاتفاقية إلى ثلاثة ملاحق رئيسة تصنف الأنواع حسب درجة تهديدها بالانقراض يتضمن الملحق الأول الأنواع المهددة بالانقراض التي يحظر الاتجار بها إلا في ظروف استثنائية، مثل بعض أنواع النمور ووحيد القرن. يغطي الملحق الثاني الأنواع التي قد تتعرض للخطر إذا لم تنظم تجارتها، مما يسمح بتجارتها بتصاريح صارمة، مثل بعض أنواع الببغاوات والثعابين يتضمن الملحق الثالث الأنواع التي تتطلب تعاوناً دولياً لضمان عدم استغلالها المفرط (لطفاوي، ٢٠٢٠).

رغم جهود العراق للامتثال للاتفاقية، لا تزال هناك تحديات عديدة تعيق تنفيذها الكامل، مثل ضعف الرقابة البيئية، وانتشار الصيد الجائر، وقلة الوعي بأهمية الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض. كما يواجه العراق مشكلة تهريب بعض الأنواع النادرة عبر الحدود، ويجب ان يكون هناك تعاون في الأجهزة الأمنية والبيئية لضبط عمليات التهريب وتطبيق العقوبات على المخالفين (عبد الكريم، ٢٠٢١).

لضمان تطبيق اتفاقية (CITES) بفعالية في العراق، ينبغي اتخاذ عدة إجراءات، منها تحديث القوانين البيئية لتشديد العقوبات على الصيد الجائر والاتجار بصورة غير مشروعة بالحياة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الـبرية، بالإضافة إلى تكثيف التعاون فيما تتطلبه الـمنظمات البيئية الدولية، مثل الاتحاد الـدولي لحفظ الطبيعة(IUCN) ، لوضع برنامج واضح لأنواع التي تهدد بالانقراض من اجل حمايتها كما يسهم إطلاق حملات ايضاحية للبيئية في رفع وعي المواطنين من اجل حفظ البيئة والتنوع البيولوجي (النوري وآخرون، ٢٠٢٣).

المنظمات الدولية تلعب دور أساسي في مساعدة الدول النامية، كالعراق، في تنفيذ اتفاقية (CITES) وذلك من خلال توفير الدعم الفني والتمويل اللازم لإنشاء المحميات الطبيعية. وأشار تقرير صادر عن برنامج الأمم الـمتحدة للـبيئة (UNEP) إلى أن نقص الموارد المالية والتقنية يعد أحد العوامل الرئيسة لإعاقة تطبيق الاتفاقيات البيئية في العديد من الدول (UNEP, 2021)

ذلك، فإن تعزيز الشراكات بين العراق والمجتمع الدولي سيسهم في تحسين القدرة على تطبيق القوانين والمواثيق بفعالية، تعد الـمحميات الـطبيعية أداة أساسية لحماية الكائنات التي تتعرض للانقراض داخل العراق ومن أبرز محميات التنوع البيولوجي المنشأة بشكل مشترك، الأهوار العراقية، التي ادرجت على لائحة اليونسكو للتراث العالـمي عام ٢٠١٦، تحمي هذه المحميات أنواعاً متنوعة من الطيور والأسماك التي واجهت تهديدات جسيمة منذ بداية الأزمة، بما في ذلك التهديدات الناشئة عن النشاط التجاري ومن غير البشر (عبد المجيد، ٢٠٢٤).

إلى جانب الاتفاقيات الكبرى، هناك عدد من الـمعاهدات الـدولية التي تكون مهمة وتساهم في حـماية التنوع البيولوجي:

١-اتـفاقية رامسـار بشأن الأراضـي الرطبة: وقعت الاتفاقية عام ١٩٧١، وتهدف إلى توفير الحماية للأرض التي تكون رطبة ذات الأهمية كبيرة في الحياة الدولية، وخاصة تلك التي تشكل موطن للطيور التي تعيش في الماء وتسهم هذه الاتفاقية في الحفاظ على النظم الـبيئية الـمائية، التي تعتبر حيوياً للحفاظ على التنوع البيولوجي العالمي (اللطفاوي، ٢٠٢٠).

٢-اتـفاقية بـون (CMS) حول الأنـواع الـمهاجرة: تم اعتماد الاتفاقية في عام ١٩٧٩ لحماية كافة الأنواع التي تهاجر عبر الحدود بين الدول، مثل الطيور والحيتان والسلاحف الـبحرية، وتلزم الاتفاقية الدول بالتعاون لحماية موائل هذه الأنواع ومنع الاعمال التي تهدد استدامتها، والعمل على تعزيز التكامل الدولي بتوفير الحماية للـتنوع البيولـوجي، وانضم العراق اليها بموجب قانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٥ المنشور في جريدة الوقائع بالعدد (٤٣٩٨) في ٢٠١٦/٢/٢٢، وضعت الاتفاقيات هذه طريق قانوني متماسك للدول ومهم جداً يهدف إلى عمل توازن فيما بين حماية البيئة والتنميات المستدامة، إلا أن نجاح هذه الاتفاقيات يعتمد بالأساس على مدى التزام الدول بتنفيذ أحكامها، وفعالية آليات الرصد والتنفيذ، ومستوى التعاون المقدم من الدول في معالجة الـتحديات التي تواجه البيئية العالمية (الدليمي، هاشمي، ٢٠٢٣).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

المحور الثالث: تقييم فعالية الاتفاقيات الدولية المختصة لحماية التنوع البيولوجي

تعتبر الاتفاقيات الدولية مصدراً رئيسياً لقواعد القانون الدولي البيئي وملزمة للدول المنظمة اليها، وقد نظم عدد كبير من الاتفاقيات لحل المشكلات البيئية، وكان لمنظمة الأمم المتحدة دوراً كبيراً في بلورة القواعد والمبادئ التي تخص حق الانسان في العيش في بيئة سليمة وخالية من التلوث، وكان الهدف من هذه الاتفاقيات هو حماية عناصر البيئة والحد من تلوثها والتي أصبحت جزء من التشريعات الداخلية لأغلبية الدول، الا انه بالرغم من ذلك فانه لم يتم تنفيذ معظم الاتفاقيات بالشكل المطلوب من بعض الدول لغياب السياسات البيئية الواضحة التي تتبناها هذه الدول او بسبب نقص الكوادر الوطنية المتدربة على تطبيق الاتفاقيات، وفضلاً عن ذلك عدم انضمام عدد كبير من الدول الى الاتفاقيات الدولية التي تحمي البيئة وعدم وجود اتفاقية دولية تشتمل على قواعد لحماية البيئة بوجه عام (السارة، ٢٠٢٤).

أولاً: دراسة تطبيق الاتفـاقيات على المستويين الوطني والدولي

تعد الاتفاقيات الدولية والإقليمية أداة أساسية لتنظيم العلاقات مجالات مختلفة بين الدول، واهم المجالات البيئة ويهدف القانون الدولي بناء التنمية المستدامة وتوفير الحماية البيئية وتحقيق توازن بينهما من خلال إطار قانوني يلزم الدول بالامتثال للاعتبارات البيئية الدولية وقد أصبحت هذه الاتفاقيات ضرورية تحت مضلة تنامي المشاكل البيئية التي تتطلب تعاوناً دولياً فعالاً (بن سويح، ٢٠٢٢).

من أبرز الاتـفاقيات الـبيئية الدولية اتفاقية المناخ التي عقدت في باريس في ١٢ كانون الأول ٢٠١٥ حيث انضمت (١٩٣) دولة فضلاً عن الاتحاد الأوربي، والتي تلزم الدول باتخاذ تدابير تحجم انبعاث الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري، وتعكس هذه الاتفاقية التزاماً عالمياً لحفظ وتنمية البيئة ومنع الآثار السلبية للاحتباس الحراري، وتمثل هذه الاتفاقية نموذجاً للتعاون الدولي، بالاعتماد على آليات قانونية لمراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها البيئية (بن عمارة، ٢٠٢٣)، وعلى المستوى الإقليمي، تلعب المنظمات الإقليمية دوراً مهماً بالالتزام وعدم مخالفة الاتـفاقيات البيئية فعلى سبيل المثال، تسهم الجامعة العربية في تعزيز التكافل البيئي بين الدول التي تنتمي لعضويتها من خلال إصدار توصيات واتفاقيات تهدف إلى ايقاف التلوث البيئي والعمل على مكافحة التصحر، كما اعتمدت بعض الدول العربية تشريعات مستوحاة من الاتـفاقيات الـدولية لحماية الـموارد الـطبيعية والـبيئية (بن عيسى، ٢٠١٩).

حيث يتفاعل القانون العراقي بالتوافق للعمل بموجب الاتـفاقيات الـبيئية الـدولية من خلال إقرار قوانين وتشريعات تعكس التزاماته الدولية ويتضمن القانون البيئي العراقي مواد تُجرّم الإضرار بالبيئة وتُحدد عقوبات للمخالفين فعلى سبيل المثال، قانون حماية البيئة العراقي فرض بعض العقوبات على كل جهة التي تتسبب في احداث تلوث بيئي دون اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منه (الحمزاوي، ٢٠٠٥)، يتجلى التزام العراق بتنفيذ الاتفاقيات البيئية في انضمامه إلى العديد من المعاهدات الدولية، مثل اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ١٩٨٥ وانضم العراق للاتفاقية

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

بموجب القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٧، ومنشور في جريدة الوقائع العراقي العدد (٤٠٤٨) في ٢٠٠٧/٩/١١، واصبح العراق العضو رقم ١٩٣ في الاتفاقية، وبموجب مواد الاتفاقية، يلتزم العراق بعرض التقارير الدورية عن الانبعاثات الضارة والعمل المناسب لخفضها كما يتعاون العراق مع المنظمات لتطبيق آليات الرصد البيئي (الطائي، ٢٠٢٣).

هناك صعوبات كثيرة تواجه تطـبيق الاتفـاقيات البيئية داخل العراق ومنها انعدام الوعي البيئي، وضعف المقدرة المالية والخبرة الفنية، ونقص البنى الـتحتية الكافية لرصد الانبعاثات والتلوث البيئي ورغم وجود قوانين بيئية صارمة، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه القوانين يواجه صعوبات، مما يستدعي تفعيل دور الهيئات الرقابية وتشديد العقوبات على المخالفين (لطفاوي، ٢٠٢٠).

محكمة الـعدل الـدولية لحل الـنزاعات الـبيئية يكون لها دوراً مهماً بين الدول، تعطي المتضررين من السياسات البيئية بدون المسؤولية اللجوء إلى القضاء الدولي للمطالبة بتعويضات، وقد نظرت المحاكم الدولية وأصدرت قرارات كثيرة في القضايا المعروضة عليها المتعلقة بالتلوث عبر الحدود بين الدول، وأصدرت أحكاماً لصالح الدول المتضررة، وألزمت الدول المسؤولة بتقديم تعويضات وإصلاحات بيئية (ماز وبوروبة، ٢٠٢٣).

يتجلى أهمية التعاون الدولي بموجب الاتفاقيات للحفاظ على البيئة من خلال التعزيز المتبادل بتزويد المعلومات وتقديم الخبرات للدول فيما بينها، على سبيل المثال، تسهم في تطوير نظام انذار مبكر للكوارث الـبيئية، والعمل على صف جهود التعاون لـمكافحة الـتلوث الصناعي الذي يؤثر على أكثر من دولة (بحري وبوبشيش، ٢٠١٦).

يتمثل دور المنظمات الدولية لتطبيق الاتفـاقيات الـبيئية في مراقبة امتثال الدول لالتزاماتها على سبيل المثال، يراقب البرامج التابعة للأمـم الـمتحدة للـبيئة تنفيذ ما يخص المناخ والتنوع البيولوجي، ويقدم الدعم الفني للدول عندما تكون بحاجة إلى تطوير سياساتها البيئية (فهمي، ٢٠١١).

تعكس التطورات القانونية في مجال الاتفـاقيات الـبيئية الحاجة المستمرة لمراجعة الدراسات لمواجهة المشاكل الـبيئية الناشئة على سبيل الـمثال، عدلت قسم من الدول قوانينها الوطنية ليحتوي على مفاهيم جديدة، مثل العدالة البيئية والحق في بيئة نظيفة وصحية، وهي مفاهيم تحظى باعتراف دولي متزايد (عبد الكريم، ٢٠٢١).

إذ تعد حقوق ضحايا التلوث البيئي مسألة بالغة الأهمية في القانون الدولي، إذ توفر الاتفاقيات البيئية قواعد قانونية توفر الحماية للمتضررين من الكوارث البيئية، وفي العراق يحق للضحايا التماس الإنصاف القانوني والمطالبة بالتعويض الناتج بسبب الأضرار البيئية، بموجب القوانين المحلية التي تُنظّم المسؤولية البيئية. (الجبوري والسلطاني، ٢٠٢٠).

يتجسد دور الـمنظمة الاممية لرفع إمكانية القانون المختص بالبيئة من خلال مبادراتها الرامية إلى إبرام اتفاقيات بيئية جديدة وتعزيز تنفيذ الاتفاقيات القائمة كما تسهم في تقديم الدعم للدول الفقيرة لمساعدتها على تطبيق سياساتها الـبيئية بدعمها وتمويلها ولتدريبها للكوادر الـوطنية (سعداني ورحموني، ٢٠١٧).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

يعد الأمن البيئي عنصراً أساسياً في تحقيق الاستقرار الدولي، ونجد القضية البيئية تكون جزء في توفير الأمن الجماعي ويشكل تغير المناخ وتأثيره على الأمن الغذائي والمائي تحديات سياسية وقانونية تتطلب استجابات قانونية فعّالة من الدول والمنظمات الدولية (بدر الدين، ٢٠٢٠).

تبرز الاتفاقيات البيئية لمعالجة المشكلات البيئية العابرة للحدود وتكون بفعالية تامة، إذ تُلزم الدول باعتماد سياسات تحد من الأضرار التي تصيب البيئة وتؤثر في هذا المنظور على الدول التي تجاورها، يعد التزام الدول بهذه الاتفاقيات مؤشرًا على احترامها للقانون الدولي (الحموري والرقاد، ٢٠١٦).

الاتفاقية الاممية لمكافحة معالجة التصحر تجسد كافة الالتزامات القانونية للدول بمكافحة الصحراء، وتلزم الدول بوضع خطط وطنية لمكافحة تدهور الأراضي والعمل على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وقد وضع العراق، من جانبه، خطط لمكافحة الأراضي الصحراوية من خلال غرس الاشجار واستصلاح الأراضي المتدهورة، حيث اضم العراق الى اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لمكافحة التصحر بالقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٩، المنشور في جريدة الوقائع بالعدد (٤١٢٨) في ٢٠٠٩/٦/٧ (شبيب، ٢٠٢٠)، فيما يتعلق بتلوث الهواء، تعالج الاتفاقيات الدولية هذه المشكلة بفرض معايير صارمة على انبعاثات المصانع والمركبات وقد اعتمدت بعض الدول العربية، ومنها العراق، سياسات بيئية متوافقة مع هذه المعايير بهدف تحسين جودة الهواء وحماية الصحة العامة (النوري وآخرون، ٢٠٢٣).

ثانياً: تحليل النجاحات والتحديات لتنفيذ هذه الاتفاقيات

من أبرز النجاحات التي حققتها الاتفاقيات الدولية لتوفير محمية حقيقية للتنوع البيولوجي وتعزيز التعاون الدولي، وتطوير القوانين البيئية الوطنية، ونشر الوعي بأهمية حفظ البيئة على سبيل المثال، ساهم بروتوكول ناغويا في الحد من الاستخدام للموارد الوراثية التي تكون مخالفة للمواثيق من خلال فرض آليات لتقاسم المنافع بشكل عادل بين الدول والشعوب الأصلية، كما أدت اتفاقية CITES إلى انخفاض ملحوظ في تجارة العاج، مما ساهم في الحد من الصيد الجائر للأفيال (الجبوري والسلطاني، ٢٠٢٠).

إلا أن هناك تحديات مستمرة تعيق التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات، منها:

١-غياب آليات إنفاذ صارمة وعلى الرغم من الالتزامات القانونية الملقاة على عاتق الدول، فإن بعض الاتفاقيات تفتقر إلى آليات إشراف قوية لمحاسبة الدول غير الملتزمة، مما يؤدي إلى استمرار بعض الممارسات الضارة بالتنوع البيولوجي (أسعد، ٢٠٢١).

٢-نقص التمويل والدعم الفني تعاني العديد من الدول الفقيرة من محدودية الانفاقات المالية والخبرات الفنية اللازمة لتطبيق الاتفاقيات البيئية، مما يقلل فعاليتها (لطفاوي، ٢٠٢٠).

٣-تضارب المصالح الاقتصادية مع الالتزامات البيئية أحياناً، تتعارض الاتفاقيات التي تهتم بالبيئية مع مصالح الدول، وخاصة تلك التي يكون اعتمادها على القطاعات الاستخراجية منها التعدين والزراعة الصناعية على سبيل المثال، تدمر إزالة الغابات في الأمازون للتوسع الزراعي الموائل الطبيعية، رغم التزام البرازيل بالاتفاقية (سعداني ورحموني، ٢٠١٧).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٤-التقلبات المناخية والتحديات البيئية الجديدة: يؤثر التغير بالمناخ على فعالية هذه الاتفاقيات، حيث رفع درجة الحرارة والأحداث الجوية المتطرفة تهدد الانظمة البيئية الهشة، مما يستلزم مراجعة مستمرة للسياسات البيئية تؤثر على الالتزام القانوني للدول، ويعد التنوع البيولوجي في البيئة أهم العناصر التي تساهم في انتعاش الأنظمة البيئية وتحق نوع من أنواع التوازن البيئي وقد دفع هذا العديد من الدول إلى الالتزام قانونياً بحمايته بموجب التشريعات الوطنية وكافة الاتفاقيات التي تكون دولية ويوثق هذا الالتزام في القوانين العراقية وهدفها منع فقدان التنوع البيولوجي للمحافظة على الموارد الطبيعية للمستقبل (عبد الكريم، ٢٠٢١).

تلتزم الدول بحماية التنوع البيولوجي استناداً إلى القوانين البيئية الدولية وتلزم الحكومات بمسؤوليات قانونية لضمان الاستدامة البيئية ومن بينها اتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢، وتحقق هدف الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية وقد أقر القانون العراقي ذلك من خلال تشريعاته الداخلية (سعداني ورحموني، ٢٠١٧).

حماية التنوع البيولوجي يحتاج الى الالتزام بوضع تشريعات داخلية تشبه ما جاءت به الاتفاقيات الدولية وقد أقرّ القانون العراقي توفير الحماية للتنوع البيولوجي ضمن قانون حماية البيئة، الذي جاء فيه يؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير للحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض وانشاء بيئة مستدامة (خليل وناصيف، ٢٠٢٤).

تفرض القوانين الدولية التزامات صارمة على الدول لوقف النشاطات التي يكون دورها سلبياً ويؤثر بالتنوع البيولوجي، ومنها التلوث والصيد الغير مرخص جائر وإزالة الغابات وجاء في القانون العراقي الذي يجرم الأنشطة الضارة بالبيئة وتفرض عقوبات على المخالفين بموجب قانون العقوبات البيئية العراقي (النوري وآخرون، ٢٠٢٣).

كما يلتزم العراق باعتباره طرفاً في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بتقديم تقارير دورية عن وضعه البيئي وطريقة تنفيذ البرامج البيئية وسياساتها وفقاً لأحكام الاتفاقية الأممية للتنوع البيولوجي (الجبوري والسلطاني، ٢٠٢٠).

نجد المنظمات البيئية الدولية تلعب دوراً مهماً في مراقبة التزام العراق بتطبيق القوانين البيئية الدولية ويكون عملها تقييم السياسات البيئية الوطنية ومعيار التوافق مع العالمية لحماية التنوع البيولوجي (العوضي، ١٩٨٥).

قانونياً، تتضمن القوانين العراقية أحكاماً واضحة بشأن المحميات الطبيعية كأدوات فعالة للحفاظ على التنوع البيولوجي، وينص قانون حماية البيئة على ضرورة إنشاء محميات مسجلة تحافظ على الأنواع التي تكون نادرة ومهددة بالانقراض (بحري وبوبشيش، ٢٠١٦).

علاوة على ذلك فإن التدخل القانوني لحماية التنوع البيولوجي لا يقتصر بالتشريعات الوطنية، بل يشمل التعاون الإقليمي والدولي، حيث أبرم العراق اتفاقيات مع الدول المجاورة لوقف الأضرار البيئية المؤثرة على التنوع البيولوجي عبر الحدود (ماز وبوروبة، ٢٠٢٣).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

من الجوانب القـانونية الأخرى تطبيق مبدأ المساءلة القـانونية عن الأضرار البيئية، إذ يفرض القانون العراقي على المهام الصناعية والزراعية اتخاذ الوقاية اللازمة لمنع تدهور التنوع البيولوجي من خلال فرض غرامات وتعويضات بيئية على المخالفين (لطفاوي، ٢٠٢٠).
كما تلعب المحاكم القضائية العراقية دوراً أساسياً في حماية الـتنوع البيولـوجي من خلال الفصل في القضايا البيئية وإصدار الأحكام التي تعزز القوانين البيئية الدولية، كما يتضح من دراسة عدد من الأحكام القضائية الصادرة بهذا الشأن (سلامة، ١٩٩١).
يتطلب تعزيز الحماية القانونية للتنوع البيولوجي أيضًا تحديث القوانين الوطنية دوريًا لمواكبة التطورات البيئية العالمية. وقد دفع هذا الهيئات التشريعية في العراق إلى مراجعة القوانين البيئية وإدخال تعديلات تعزز حماية النظم البيئية. (بن عيسى، ٢٠١٩).
وفيما يتعلق بالجانب الجزائي، ينص القانون العراقي على عقوبات للمخالفين للأنظمة البيئية تتراوح بين الغرامات والسجن، وذلك لردع أي أنشطة تضر بالتنوع البيولوجي، مما يعكس التزام العراق بتطبيق القوانين البيئية بشكل صارم. (بن عمارة، ٢٠٢٣).
كما تتضمن القوانين البيئية العراقية سياسات واضحة لتشجيع التنمية المستدامة، من خلال دعم المشاريع البيئية التي تهدف إلى الحفاظ على الأنواع النادرة والتوازن البيئي (بن سويح، ٢٠٢٢).
وتوضح هذه الإجراءات القانونية أن العراق يعمل على مواءمة سياساته البيئية مع الالتزامات الدولية التي توفر الحماية القـانونية للـتنوع البيولـوجي، مما يعكس تأثيره على وضع التشريعات القانونية لإيجاد البيئة المستدامة والتوازن البيئي في البلاد.

المحور الرابع: التحديات والفرص في تطبيق القانون الدولي البيئي

يواجه القانون الدولي البيئي تحديات عديدة في التطبيق، ومنها التعقيدات في التشريعات البيئية وتداخلها مع قوانين أخرى، مما نجد صعوبة في تفسيرها وتطبيقها بشكل دقيق وحقيقي، بالإضافة الى نقص في الموارد والدعم الفني الذي يلزم نفاذ القوانين والاتفاقيات الدولية، ومنها ضعف البنية التحتية ونقص الموارد في الامتثال البيئي والغذائي، لابد من توفير الفرص لتطبيق القانون الدولي البيئي وتنمية البيئة المستدامة من خلال تطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية البيئية والتشريعات الداخلية البيئية في بعض الدول (أسعد، ٢٠٢١).

أولاً: العقبات القانونية والإدارية أمام تنفيذ الاتفاقيات

رغم من أهمية الـقانون الـبيئي الدولي لتوفير الـحماية لـلتنوع البيولـوجي، إلا أنه توجد عوائق كثيرة تحول دون تنفيذها بفعالية، وأبرزها:
١-عدم وجود آليات إنفاذ قوية تفتقر معظم الاتفاقيات البيئية إلى صكوك قانونية ملزمة تُلزم الدول بالامتثال الكامل لأحكامها. وتعتمد هذه الاتفاقيات على مبدأ التعاون الطوعي دون فرض عقوبات صارمة على المخالفين.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٢-تناقض القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية تجد بعض الدول صعوبات في موافقة تشريعاتها الداخلية مع الالتزامات الدولية، مما يؤدي إلى بطء التنفيذ أو عدم فعاليته (الجعيفري، ٢٠٢١).

٣-البيروقراطية والتعقيدات الإدارية يتطلب تنفيذ الاتفاقيات التنسيق بين العديد من الوكالات الحكومية، وكثيراً ما يؤدي ضعف التنسيق والافتقار إلى الشفافية إلى إعاقة تنفيذ اصلاحاتها للسياسة البيئية.

٤-التحديات في مواجهة الازمات الاقتصادية تعتقد بعض البلدان أن الالتزام بالاتفاقيات البيئية قد يؤثر سلباً على قطاعاتها الاقتصادية، مثل الزراعة والصناعة والتعدين، مما يدفعها إلى خفض أولوية توفير الحماية لصالح النمو الاقتصادي (الجبوري والسلطاني، ٢٠٢٠)

٥-نقص التمويل والدعم الفني تعاني اغلب الدول، وخاصة الفقيرة منها، من نقص الموارد المالية والفنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات، مما يعيق تحقيق الأهداف المرجوة (رحمة، ٢٠٢٢).

ثانياً: دور الدول الفقيرة في حماية التنوع البيولوجي

يكون للدول الفقيرة دور محوري مهم في توفير الحماية، إذ تضم نسبة كبيرة من الأنظمة البيئية الغنية بالكائنات النادرة والمهددة بالانقراض، منها الغابات الاستوائية والمناطق الساحلية الحيوية بالرغم من ذلك، تعيق الدول صعوبات خاصة، منها:

١-اعتمادها على ادامة الموارد الطبيعية في تطوير التنمية الاقتصادية تعتمد الكثير من الدول النامية على الصناعة واستخراج المواد او الحصول عليها من الأرض ومنها التعدين وقطع الأشجار والزراعة المكثفة، مما يهدد الحياة البيئية (أسعد، ٢٠٢١).

٢-نقص التكنولوجيا البيئية يؤدي الافتقار تكنولوجياً في إدارة الموارد الطبيعية المستدامة إلى الاستمرار في استخدام الطرق التقليدية ويكون تأثيرها سلبياً على البيئة (رحمة، ٢٠٢٢).

٣-ضعف الأطر القانونية داخل المؤسسات تعاني بعض الدول الفقيرة من قوانين بيئية متأخرة أو ضعيفة في تنفيذها بسبب انتشار الفساد الإداري والافتقار إلى الكفاءات (الجعيفري، ٢٠٢١).

٤-الحاجة إلى الدعم الدولي تحتاج البلدان الفقيرة إلى الية لغرض استثمار مواردها والتمويل المتنوع من البلدان المتقدمة لكي تستطيع تنفيذ مشاريعها البيئية والتكيف مع المتغيرات الدولية (بن سويح، ٢٠٢٢).

ورغم هذه الصعوبات، تعمل البلدان النامية الفقيرة على توفير فرصاً كبيرة لحماية التنوع البيولوجي بواسطة إشراك المجتمعات المحلية في خطط الحفاظ على البيئة، وتصميم مشاريع السياحة البيئية، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية.

ثالثاً: الحلول المقترحة لتعزيز فعالية القانون الدولي البيئي

لضمان تنفيذ أفضل للقانون الدولي البيئي، يمكن اعتماد الحلول العملية ومنها:

١-دعم آليات المراقبة والامتثال وينبغي تطوير العمل وفق آليات قانونية أكثر صرامة لمراقبة امتثال البلدان للاتفاقيات البيئية، مثل فرض عقوبات على البلدان غير الملتزمة وتحفيز البلدان المنفذة وتوفير الدعم الاقتصادي لها (عبد الحسين، ٢٠٢٠).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٢-تمكين الـدول الفقيرة من خلال دعمها مالياً وتقديم الخبرة التقنية يمكنها من تحقيق ذلك من خلال إنشاء صناديق دولية لدعم تنفيذ الاتـفاقيات المختصة بذلك وايجاد التكنولـوجيا الـنظيفة للدول النامية بأسعار معقولة (النوري وآخرون، ٢٠٢٣).
٣-مواءمة القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية ينبغي للدول أن تعدل وتشرع قـوانينها لتتوافق مع الاتفاقيات الـبيئية العالـمية، مما يسهل التنفيذ وينهي النزاعات القانونية (الجعيفري، ٢٠٢١).
٤-تعزيز الـوعي البيئي والتعاون بين القطاعات تنفيذ القانون البيئي الدولي يتطلب التكامل بين حكومات الدول والقطاع المملوك للأشخاص والمجتمع الـمدني، بالإضافة الى حملات التوعية لتشجيع الأفراد على المشاركة في استغلال مثالي للبيئة (رحمة، ٢٠٢٢).
٥-استثمار واستعمال الاقتصاد الأخضر يمكن للدول أن تعتمد سياسات تدعم الطاقة المتجددة وإعادة التدوير والزراعة المستدامة كبدائل صديقة للبيئة، مما يقلل الضغوط الاقـتصادية الـمرتبطة بالامتثال للاتفاقيات البيئية (النوري وآخرون، ٢٠٢٣).
٦-إشراك الـمجتمعات المحلية في توفير مجهود الحماية قد أظهرت التجارب أن الإدارة الـمجتمعية للموارد الـطبيعية، مثل إشراك الناس الأصليين بالمشاريع التي تحفظ البيئة، تكون لها نتائج كبيرة لرسم استدامة الحياة وحمايتها بيئياً على عكس السياسات المركزية (عبد الحسين، ٢٠٢٠).

الخاتمة

يعد القانون البيئي الدولي أداة أساسية لحماية الـتنوع البيولـوجي، إلا أن فعاليته تعتمد على التزام الدول، وتوفير التمويل والدعم الفني، وتعزيز التعاون الدولي، ومن خلال تحسين آليات التنفيذ، ورفع مستوى الوعي المجتمعي، وتنفيذ مقامات حفظ البيئة في خطط الـتنمية، ودراسة الـتنمية الاقـتصادية في تحقيق توزيع متساوي ومتوازن يحافظ على الموارد الـطبيعية للأجـيال في المستقبل القادم، ملخص لأهم النتائج من الدراسة، انتجت الدراسة نتائج رئيسة تتعلق بالقـانون الـبيئي الـدولي وحماية الـتنوع البيولـوجي، وقد توصلنا في بحثنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي:

أولاً: النتائج

١-أهمية الاتفاقيات الدولية تلعب الاتفاقيات مثل الاتفاقية الأمـمية للـتنوع البيولـوجي، وبروتـوكول ناغـويا، واتفاقية التجارة الـدولية للأنـواع التي تهدد بالانقراض دوراً محورياً في الحفاظ على التنوع البيولوجي، إلا أنها تواجه صعوبات بالتنفيذ.
٢-العقبات القانونية والإدارية تواجه الكثير من الدول، وخاصة الفقيرة، صعوبات قانونية وإدارية في تنفيذ الاتفاقيات الـبيئية، ومنها ضعف التشـريعات الـداخلية، والموارد المالية والفنية المحدودة، وغياب آليات صارمة للرصد والرقابة.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٣-التحديات الاقتصاديـة والاجتماعية يعد اعتماد كافة البلدان الفقيرة على الموارد الطبيعية كمصدر أساسي للدخل من أبرز الصعوبات التي تعيق تطبيق القوانين البيئية، ان بعض السياسات البيئية ينظر على أنها تحد من التنمية الاقتصادية.

٤-نقص التمويل والدعم الفني توجد حاجة ملحة لتوفير الدعم المالي الكافي وتقديم التقنيات الحديثة للدول النامية لتحسين قدرتها على تنفيذ التزاماتها.

٥-إمكانيـة تعزيز التعاون الدولي يمكن تحقيق نتائج أفضل بدعم افق التعاون وحث الدول والمنظمات البيئية، بالإضافة إلى إشراك المجتمعات الداخلية لتشجيع جهود المحافظة عليها من التلوث وقد أظهرت الدراسات للمجتمعات التي تستغل الموارد البيئية أكثر قدرة على الحفاظ عليها.

ثانياً: التوصيات من اجل تحسين فعالية تنفيذ القوانين البيئية والاتفاقيات الدولية توصي الدراسة بما يلي:

١- تعزيز آليات التنفيذ والرقابة وتطوير إطار قانوني أكثر إلزاماً يفرض التزامات واضحة على الدول الموقعة، مع فرض عقوبات على المخالفين للاتفاقيات البيئية، كذلك إنشاء آليات رصد دولية مستقلة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات وتقديم تقارير دورية عن مدى الالتزام بها.

٢-زيادة التمويل والدعم التقني للدول النامية عن طريق إنشاء صناديق استثمار بيئي تدعم البلدان الفقيرة لعمل تخطيط محكم يحافظ على التنوع البيولوجي، ونقل التكنولوجيا البيئية الحديثة إلى الدول الفقيرة بأسعار معقولة لمساعدتها على تبني سياسات مستدامة.

٣-تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، ودعم التعاون فيما بين البلدان لتبادل البيانات البيئية والخبرة العلمية لتطوير سياسات أكثر فعالية، ودعم الاتفاقيات بين الدول المتجاورة والإقليمية في البلدان ذات النظم البيئية المماثلة لتنسيق الجهود لحماية الأنواع المهددة بالانقراض.

٤-تشجيع القطاع الذي يكون ملكاً خاصاً وتفعيل المجتمع المدني وتشجيع الشركات لجلب الاستثمار لبناء مشاريع الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة كبدائل صديقة للبيئة، وإشراك المواطنين والشعوب الأصلية في إدارة المحميات الطبيعية لاحترام بقاء الموارد البيئية.

٥-إصلاح السياسات الداخلية ودمج واحترام الخطط البيئية وتنميتها وإدراج أهداف الاستدامة في خطط التنمية الوطنية، حتى لا يأتي الاقتصاد على حساب البيئة، وتحسين البنية القانونية من خلال ملائمة القوانين الداخلية ودعم الالتزامات الدولية لتسهيل التنفيذ.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

1- Data Availability Statement: (The manuscript includes all the data used in the study.)
2- Conflict of Interest Statement: (The authors confirm that there are no conflicts of interest that could affect the content of this research.)
3- Funding Statement: This research was fully funded by the authors without any financial support from other entities.

قائمة المراجع

أولاً: الاتفاقيات

١-اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون ١٩٨٥.
٢-اتفاقية رامسار لحماية الأراضي الرطبة ١٩٩٣.
٣-اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥.
٤-اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي ١٩٩٢.
٥-اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض ١٩٧٣.
٦-اتفاقية بون حول الأنواع المهاجرة ١٩٧٩.
٧-اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لمكافحة التصحر ١٩٩٤.

ثانياً: القوانين

١-دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
٢-قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.
٣-قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩.
٤-قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
٥-قانون وزارة البيئة العراقية رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٨.

ثالثاً: الكتب

١-بن سويح، زوليخة، اللجوء البيئي في القانون الدولي، منشور في المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (١) العدد (٣)، ٢٠٢٢، ص ٢٣٩ -٢٤٦.
٢-بن عمارة، صبرينة، اللاجئ البيئي تحدي للقانون الدولي، منشور مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (١٢) العدد (٣)، ٢٠٢٣، ص ١١٣ – ١٢٨.
٣-بن عيسى، أحمد، موقف القانون الدولي من اللجوء البيئي، مجلة القانون والاعمال، العدد (٥١)، ٢٠١٩، ص ٥٦ – ٦٦.
٤-الحمزاوي، محمد كمال خليل، إشكاليات البيئة في القانون الدولي: القانون الدولي البيئي، المؤتمر السنوي العاشر: إدارة الازمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

العالمية المعاصرة، المجلد (١)، القاهرة: وحدة بحوث الازمات- كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ٣٠٢ – ٣٢٦.
٥-سلامة، أحمد عبد الكريم، مقدمات القانون الدولي للبيئة، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد (١٢)، ١٩٩١، ص ٩١ – ١٣٥.
٦-لطفاوي، محمد عبد الباسط، مظاهر التدخل الدولي للحد من التلوث البيئي، منشور في مجلة أبحاث، المجلد (٥) العدد (١)، ٢٠٢٠، ص ٣٤ – ٤٦.
٧-ماز، بهية وبوروبة، سامية، التدخل الدولي البيئي بين اللامشروعية وحماية الإنسانية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد (٧) العدد (٢)، ٢٠٢٣، ص ٧٥٧ – ٧٧٤ .
٨-بحري، طروب، وبوبشيش، رفيق، المتغير البيئي والنزاعات الدولية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد (٨)، ص ١٨٤ – ٢٠٢.
٩-العوضي، بدرية عبد الله، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة الحقوق، المجلد (٩) العدد (٢)، ١٩٨٥، ص ٣٥ – ٩٩.
١٠-عبد الكريم، جمال، الحماية الدولية من خلال تطور قواعد القانون الدولي البيئي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (١٤)، العدد (٢)، ٢٠٢١، ص ٢٠٦ – ٢٣٤.
١١-الجبوري، حيدر عبد محسن شهد، والسلطاني، كاظم يوسف جاسم، الأساس القانوني لحقوق ضحايا التلوث البيئي في القانون الدولي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (٢٧) العدد (٣)، ٢٠٢٠، ص ١ – ١٦.
١٢-سعداني، نورة ورحموني، محمد، دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي، منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد (٤٢)، ٢٠١٧، ص ٢٩٦ – ٣٠٦.
١٣-بدر الدين، مرغني حيزوم، الأمن الجماعي البيئي دراسة في المفاهيم والتحديات، منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية، المجلد (١٣)، العدد (٤٥)، ٢٠٢٠، ص ١١٧ – ١٣٠.
١٤-الحموري، علي سليم صالح، والرقاد، صلاح سعود، الحماية الدولية للبيئة في القانون الدولي الجنائي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، ٢٠١٦.
١٥-خليل، ليث خالد رشيد، وناصيف نادين، التزامات الدول في ظل القانون الدولي للبيئة لمكافحة التصحر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد (٢٦)، ٢٠٢٤، ص ١ – ٢٤.
١٦-النوري، محمد إبراهيم علي بدر وحسين حنفي عمر وجمال عبد الله، قواعد القانون الدولي الخاصة بمكافحة تلوث البيئة الجوية، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، المجلد (١٣) العدد (١)، ٢٠٢٣، ص ٣٤٦ – **٣٧٥**.
١٧-محمد خضير الدليمي وحسين هاشمي، دور السياسة الجنائية الدولية في حماية البيئة، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة واسط، العدد (٣) مجلد (١٥)، ٢٠٢٣، ص٢٥٩-٢٨٤.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

١٨-ابتهاج ماجد ارزوقي ورائد صالح علي، مشكلات التلوث البيئي في العراق دراسة في المصادر الطبيعية والبشرية والصناعية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (١٤٨)، جامعة ديالى، ٢٠٢٢، ص ١-٢٨.
١٩-عبد الرزاق جاسم السارة، الأسس القانونية لحماية البيئة على المستوى الدولي، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى، العدد الأول، المجلد الثالث عشر، ٢٠٢٤، ص٤٤٩-٤٨١.
٢٠-عادل عبد الزهرة شبيب، التصحر في العراق الأسباب وسبل المكافحة، مجلة البيئة والتنمية، العدد (٧٢)، الكويت، ٢٠٠٤، ص ١-٦٨.
٢١-علي اسعد، التحديات البيئية والاستجابة العالمية، مجلة التقدم العلمي العدد (١٢٧)، الكويت، ٢٠٢١، ص ٥١-٦٢.
٢٢-كرار حيدر الجعيفري، التلوث البيئي والتشريعات البيئية، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠٢١، ص ١-١٩٥.
٢٣-خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية – دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ١-٣٠١.

رابعاً: المقالات العلمية

١-تبارك عبد المجيد، الصيد الجائر يجعل العراق منطقة خطرة للطيور المهاجرة، مقال منشور في جريدة طريق الشعب، العدد (٧٨٦)، بغداد، ٢٠٢٤، ص ١-١٢.
٢-وزارة البيئة العراقية، الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق (٢٠١٥-٢٠٢١)، وثيقة اعدت بالتعاون مع مرفق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي أداة رئيسية في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي على المستوى الوطني، تم اعداد هذه الاستراتيجية وكافة تقاريرها بقيادة الدكتور علي عبد الزهرة اللامي مستشار وزارة البيئة، بغداد، ٢٠٢١، ص ٨٤.
٣-صبا خير الدين الطائي، حلقة نقاشية في مركز بحوث البيئة تناولت بحثاً عن طبقة الأوزون، جامعة الموصل، ٢٠٢٣، ص ١-٨.
٤-فاطمة رحمة، بيئة العراق تحديات وحلول مقترحة لمعالجة مشكلتين رئيستين، مقال منشور في وكالة الانباء العراقية، بغداد، ٢٠٢٢، ص١-٢.

خامساً: المراجع الالكترونية

١-موقع الأمم المتحدة على الانترنيت www.un.orq .
٢ -تقرير وزارة البيئة العراقية وثيقة الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق ٢٠٢٤-٢٠٣٠ منشور على الموقع الالكتروني www.undp .
٣-موقع الأمانة العامة التنفيذية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي على الموقع الالكتروني www.cdb.int

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٤-تقرير وزارة البيئة العراقية الإحصاءات البيئية للعراق ٢٠٢٢، منشور على الموقع الالكتروني moen.gov.iq .
٥-تقرير وزارة البيئة العراقية المبادرات الوطنية للعراق ٢٠٢١، منشور على الموقع الالكتروني moen.gov.iq .
٦-تقرير وزارة البيئة العراقية التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢، منشور على الموقع الالكتروني www.moenv.gov.jo.

سادساً: المراجع بالغة الاجنبية

1-LeBrun, Boyle, and Reid-Jewell, International Law and the Environment, ٤th ed., Oxford University Press, ٢٠٢١, p.٩٠٤
2-The Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora (CITES) is an international agreement signed by ١٨٤ parties in ١٩٧٣that aims to ensure that international trade in animals and plants does not threaten their survival in the wild.
3-UNEP Annual Report ٢٠٢١, as environmental issues reached unprecedented prominence on the global stage, UNEP supported the world's efforts to transform its relationship with nature and address the triple planetary crisis.
4-UNDP Annual Report 2022 April 20, 2023 In 2022, UNDP contributed to this vision by disbursing a record $4.8 billion in funding, amidst diverse challenges around the world. This translated into development results in more than 170 countries and improvements in the lives of millions of people.
5-The first wetland in Iraq was listed on the Ramsar List in 2007. By 2014, four sites had been registered, most of which are located within the marshlands in the south of the country at the confluence of the Tigris and Euphrates rivers: Al-Hawizeh Marsh (2007), the Central Marsh (2014), and Al-Hammar Marsh (2014), in addition to Lake Sawa (2014), located in the Middle Euphrates region.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317